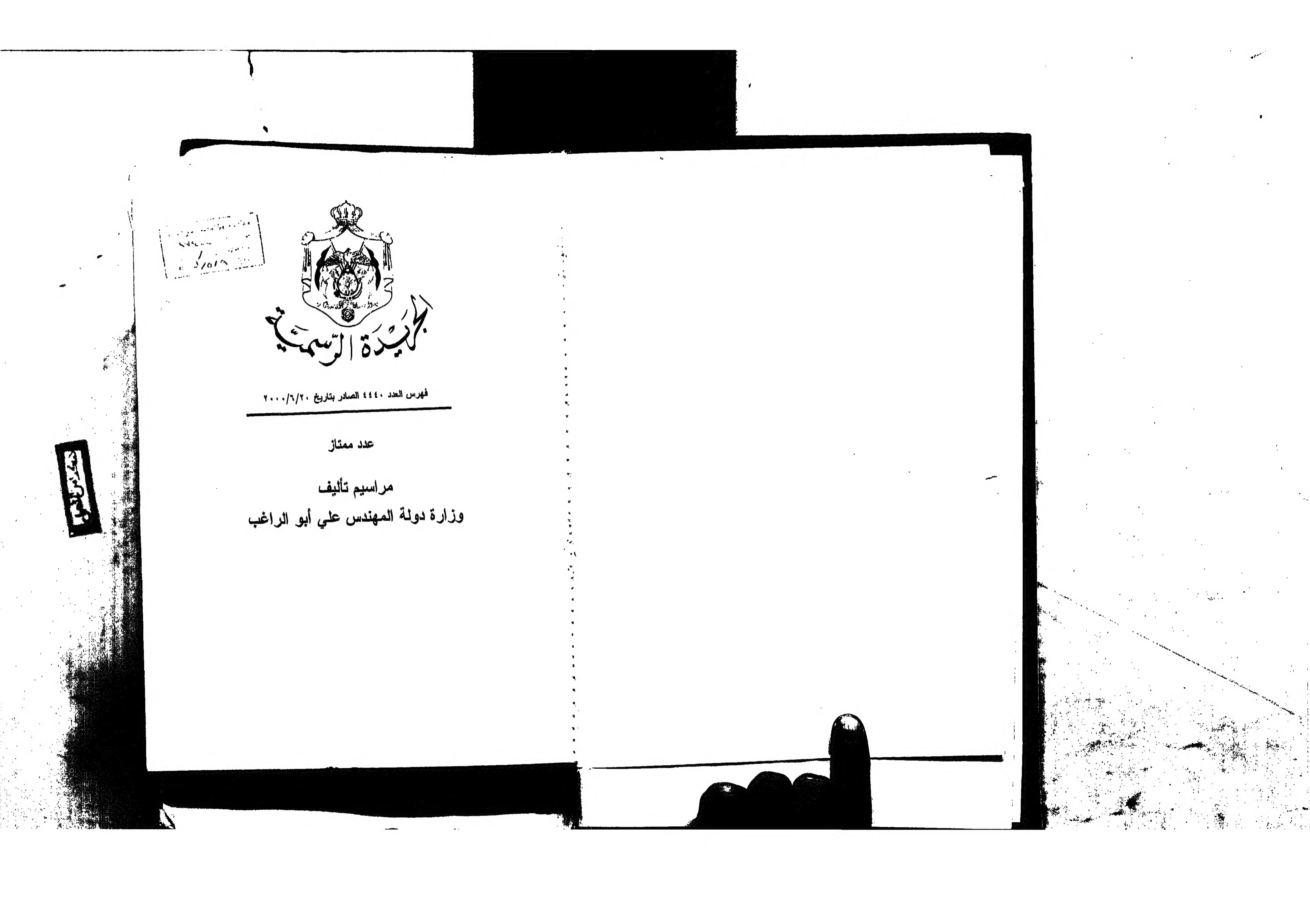


الجريدة الرسمية

للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان: الثلاثاء ١٨ ربيع الأول سنة ١٤٢١هـ. الموافق ٢٠ حزيران سنة ٢٠٠٠م.

عدد ممتاز: ٤٤٤٠

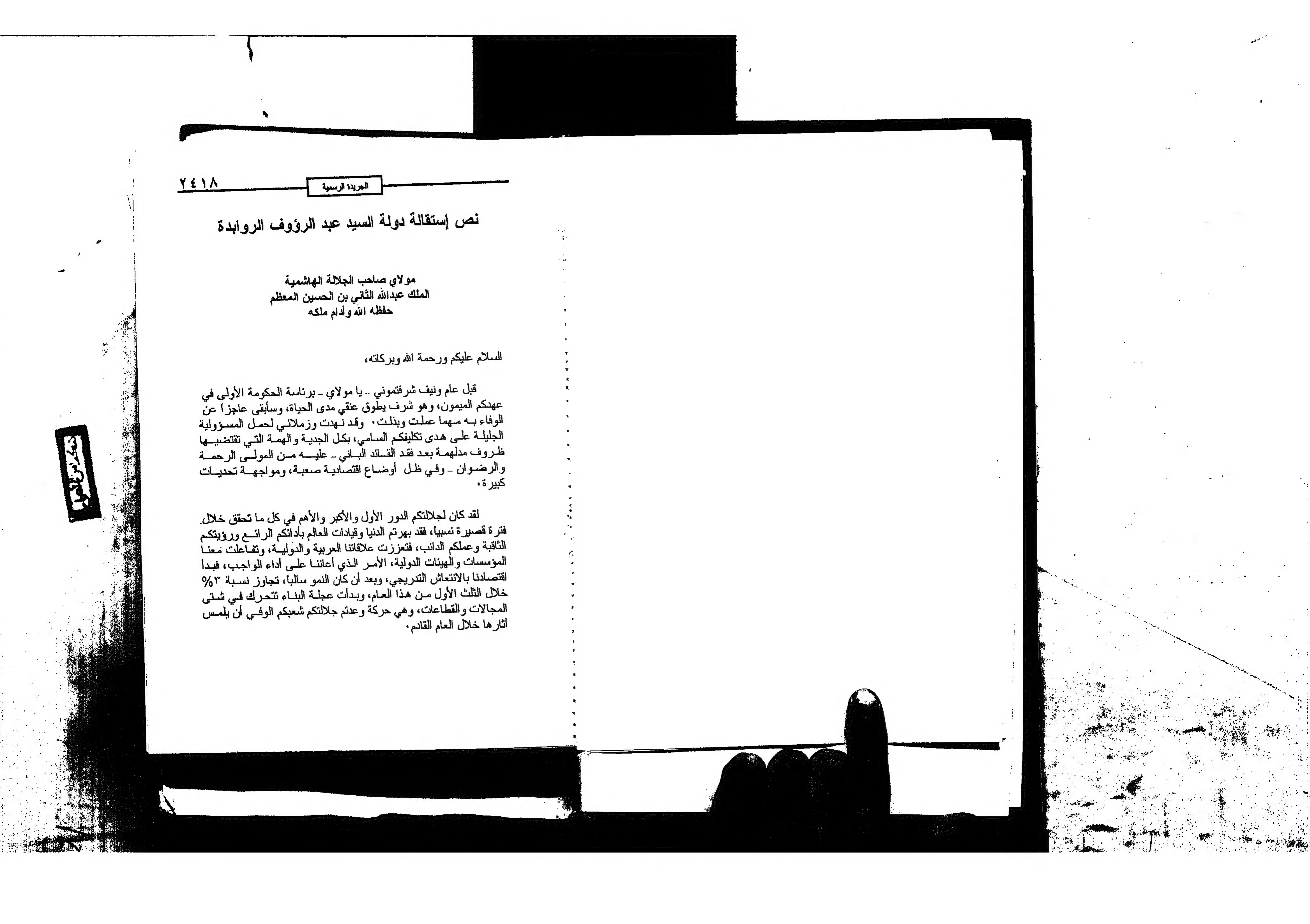


الجريدة الرسمية

فهرس العدد ٤٤٤٠ الصادر بتاريخ ٢٠/٦/٢٠٠٠

عدد ممتاز

مراسيم تأليف
وزارة دولة المهندس علي أبو الراغب



نص إستقالة دولة السيد عبد الرؤوف الروابدة

مولاي صاحب الجلالة الهاشمية
الملك عبدالله الثاني بن الحسين المعظم
حفظه الله وأدام ملكه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

قبل عام ونيف شرفتموني - يا مولاي - برئاسة الحكومة الأولى في عهدكم الميمون، وهو شرف يطوق عنقي مدى الحياة، وسأبقى عاجزاً عن الوفاء به مهما عملت وبذلت. وقد نهدت وزملائي لحمل المسؤولية الجليلة على هدى تكليفكم السامي، بكل الجدية والهمة التي تقتضيها ظروف مدلهمة بعد فقد القائد الباني - عليه من المولى الرحمة والرضوان - وفي ظل أوضاع اقتصادية صعبة، ومواجهة تحديات كبيرة.

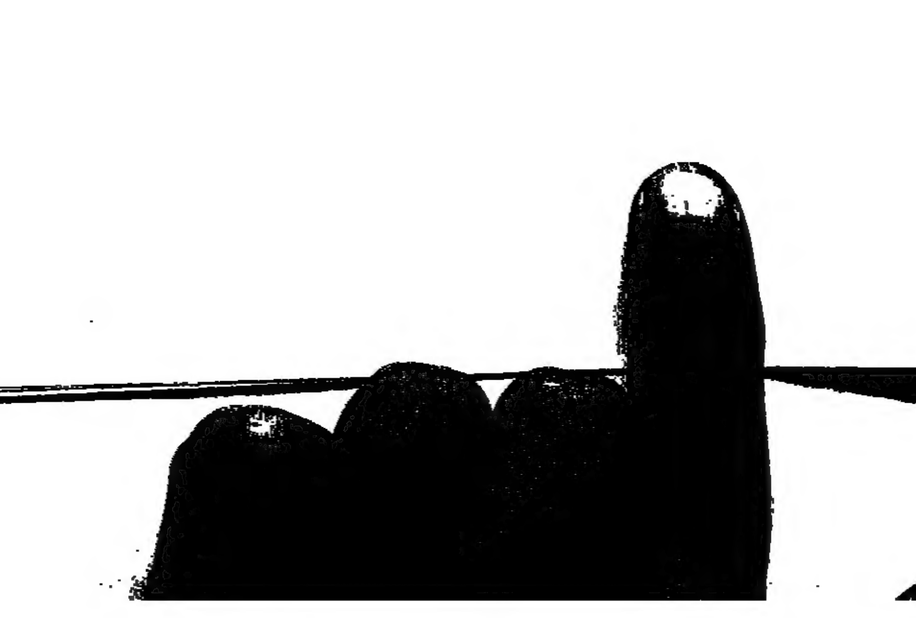
لقد كان لجلالتكم الدور الأول والأكبر والأهم في كل ما تحقق خلال فترة قصيرة نسبياً، فقد بهرتم الدنيا وقيادات العالم بأدائكم الرائع ورؤيتكم الثاقبة وعملكم الدائب، فتعززت علاقاتنا العربية والدولية، وتفاعلت معنا المؤسسات والهيئات الدولية، الأمر الذي أعاننا على أداء الواجب، فبدأ اقتصادنا بالانتعاش التدريجي، وبعد أن كان النمو سالباً، تجاوز نسبة ٣% خلال الثلث الأول من هذا العام، وبدأت عجلة البناء تتحرك في شتى المجالات والقطاعات، وهي حركة وعدتم جلالتكم شعبكم الوفي أن يلمس آثارها خلال العام القادم.

مولاي صاحب الجلالة

إن الدرب طويل وشاق، وعوامل التحدي قائمة وعناصر الإعاقة موجودة، ولكننا بما حظينا به من ثقتكم ودعمكم استطعنا تجاوز كل ذلك وأن نختط طريقاً من العمل الايجابي في إعادة البناء، تضمن المصداقية والشفافية والمصارحة والتفاعل المباشر مع المواطنين في مواقعهم، والتصدي لكل القوى التي تحاول الهيمنة والتسلط، وتجفيف منابع الاعتداء على حقوق الوطن ومصالحه وثرواته، ولجم عناصر الفساد والافساد بموضوعية وعن طريق القضاء، وقد تم كل ذلك وفق توجيهاتكم السامية واصراركم الدائم على موضوعية الحكم وأمانته، وتعرضنا بسبب ذلك، عن رضى وتقبل، لشتى انواع الاتهامات ومختلف أنواع الهجوم المتجني، وهي متوقعة. وبدأ خلق الأزمات المتتالية التي لم تكن لها سبباً، والتي اضطرتنا لصرف جزء من جهدنا للعمل كفريق إطفاء، وتحملنا كل ذلك خدمة للعرش والوطن، وصوناً للمستقبل في مواجهة تحديات كبيرة داخلية وخارجية.

مولاي صاحب الجلالة

لا سبيل للحديث عن الإنجازات وهي كثيرة، فجلالتكم وكل منصف بها عليم، والوطن بحاجة لكل جهد بناء حتى نضمن العبور للألفية الثالثة متسلحين بعناصر القوة والمنعة التي تعملون بجدية في سبيل بنائها وتجذيرها، وتبقون يا مولاي - بعون الله - رصيد الوطن ورمزه، تستقطبون كل الطاقات للعمل والبناء.



واليوم أجدني، وقد بذلت وزملائي جهداً مرهقاً بحاجة الى الراحة، فاسحين المجال أمام جلالتكم لتشكيل حكومة جديدة تستطيع إكمال مسيرتكم الظافرة بعون الله، وكن يا مولاي على ثقة تامة بأنني وزملائي سنبقى جندك الأوفياء الصادقين الذين يقفون دائما معك لبناء هذا الوطن الطيب وخدمة هذا الشعب الوفي.

حفظكم الله قائداً ورائداً، وأجرى الخير على يديكم، وحماكم بعينه التي لا تنام، وحفظ الله الأردن عزيزاً سيداً.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

خادمكم الأمين
عبدالرؤوف الروابدة
رئيس الوزراء

عمان في ١٦ ربيع الاول عام١٤٢١ هجرية
الواقع في ١٨ حزيران ٢٠٠٠ ميلادية



نص الرسالة الملكية السامية بالموافقة على إستقالة الوزارة

عزيزنا دولة الأخ عبد الرؤوف الروابدة

حفظه الله ورعاه،

أزجي إليك بتحية المودة والاحترام والتقدير وبعد،

فقد تلقيت رسالتك الكريمة التي أعربت من خلالها عن رغبتك في تقديم استقالة حكومتك، ووضعها بين يدي، لإتاحة الفرصة أمام نخبة أخرى من أبناء الوطن المخلصين، لمواصلة مسيرة البناء والعطاء وتحمل أمانة المسؤولية.

وقد كانت رسالتك مصداقاً لكل ما عرفته في شخصك الكريم من صدق ونقاء سريرة، وانتماء حقيقي صاف لثرى الأردن العزيز، وولاء راسخ لقيادته، وشجاعة في تحمل المسؤولية بشرف وإخلاص.

وقد كنت وزملاؤك الوزراء أهلاً لتحمل أمانة المسؤولية، فعملتم بجدٍ وإخلاص وتفانٍ، وتصديتم بثقة واقتدار للعديد من التحديات، التي كانت تواجه مسيرتنا الخيرة، وقدمتم لوطنكم العديد من الإنجازات الجليلة، التي سيذكرها لكم شعبنا الخيّر المعطاء بالتقدير والعرفان.

أما وقد اخترت أن تضع استقالة حكومتك بين يديّ، لتأخذ وزملاؤك الوزراء حظكم من الراحة، ولتتيحوا الفرصة لفريق وزاري

جديد لمواصلة المسيرة، فإنني أقبل استقالة حكومتك، مؤكداً على عميق شكري وتقديري لك ولزملائك، على ما قدمتم وأعطيتم لوطنكم، وعلى ما بذلتم من جهود، وما حققتم من إنجازات، فبارك الله فيكم جميعاً وجزاكم عن الأردن خير جزاء.

إنني لعلى ثقة تامة بأنك ستظل الجندي المخلص الأمين، الذي يستمر عطاؤه في أي موقع يكون فيه، والذي لا يتوانى عن تلبية نداء الواجب، في أي لحظة يحتاجه وطنه، وستظل يا دولة الأخ العزيز كما كنت على الدوام، موضع الثقة والاحترام والتقدير.

مرة أخرى أؤكد على عميق شكري وتقديري لك ولزملائك، وأسأل المولى عز وجل أن يحفظكم ويرعاكم، وان يسبغ عليكم نعمة الصحة والعافية، وأن يجعل النجاح والتوفيق حليفكم أنّى كنتم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

عبدالله الثاني ابن الحسين

عمان في ١٦ ربيع الأول ١٤٢١ هجرية

الموافق ١٨ حزيران ٢٠٠٠ ميلادية

نص التكليف الملكي السامي بتشكيل الوزارة

عزيزنا دولة الأخ علي أبو الراغب
حفظه الله ورعاه،

يسرني أن أبعث إليك بتحية عربية هاشمية، ملؤها المودة والاحترام والتقدير وبعد،

فقد عرفتك منذ سنين خلت أخاً كريماً، وكنت أرى فيك على الدوام مثالاً للمواطن الأردني المنتمي لوطنه وأمته، الحريص على النهوض بالواجب بشرفٍ وأمانةٍ وإخلاصٍ وشجاعة، وبروح الإيثار ونكران الذات ، وقد جمعت إلى جانب هذه السجايا الحميدة، فضائل التسلح بالعلم والمعرفة، والكفاءة والتميز في كل مواقع المسؤولية التي تبوأتها.

وانطلاقاً من هذه القناعة الراسخة لديّ، فإنه ليسرني أن أعهد إليك بتشكيل ورئاسة حكومةٍ جديدةٍ تخلف حكومة دولة الأخ عبد الرؤوف الروابدة التي نهضت بأمانة المسؤولية وتصدت للعديد

من المشكلات التي كانت تعاني منها مسيرتنا الوطنية والاقتصادية، وقد أدت تلك الحكومة واجبها ونهضت بالمسؤوليات الملقاة على عاتقها بإخلاصٍ وتفانٍ في العمل وحققت العديد من الإنجازات التي ستظل موضع تقديرنا واحترامنا ضمن المرحلة والظروف التي تعاملت معها خلال العام الماضي.

أما وقد عهدت إليك بتحمل أمانة المسؤولية، فإنني أتطلع إلى تشكيل حكومة جديدة من الشخصيات السياسية والاقتصادية المعروفة بالكفاءة والنزاهة والأمانة، والقادرة على تحمل المسؤولية وأداء الواجب في هذه المرحلة التي يمر بها بلدنا وأمتنا والعالم من حولنا، والتي تتميز بالعولمة والمتغيرات العديدة المتسارعة، مما يشكل تحدياً واضحاً لنا جميعاً أفراداً ومؤسسات، وهذا يستدعي أن نكون دائماً على أهبة الاستعداد والقدرة على التعامل مع هذه المستجدات، ومواكبة ومجاراة التطورات العالمية من حولنا دون أن نتخلى عن قيمنا وثقافتنا وثوابتنا الوطنية، آخذين بعين الاعتبار أن الأردن كان دائماً وريث الثورة العربية الكبرى ومبادئها السمحة النبيلة، وفي مقدمتها العدالة والمساواة، والتسامح والحفاظ على كرامة الإنسان.

وعلى ذلك فإنني أضع أمامك وأمام زملائك الذين سيقع عليهم اختيارك لتحمل المسؤولية معك، الأسس والمهمات التي آمل من الحكومة تنفيذها والالتزام بها:

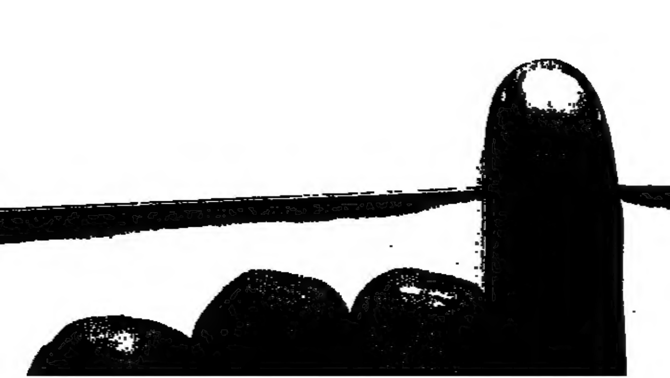
أولاً: إن أول الأهداف وأنبلها هو الحفاظ على الوحدة الوطنية، فالجبهة الداخلية المتماسكة التي تسود بين أفرادها روح المحبة والفريق الواحد، هي وحدها التي تصون الأردن وتحميه وتعزز تطوره وازدهاره، وتحافظ على أمنه واستقراره، وفي هذا المجال لا بد من العمل على تحقيق المساواة بين جميع المواطنين من حيث الحقوق والواجبات بعدالة مطلقة وشفافية ناصعة، وذلك تجسيداً للقاعدة الدستورية التي تنص على أن الأردنيين متساوون من حيث الحقوق والواجبات، ومن هنا فلا بد من الالتزام بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، واعتماد الكفاءة والأهلية معياراً أساسياً لتقلد الوظائف العامة والمناصب القيادية في الدولة. وينبغي أن نعمل مجتمعين لنؤسس لميثاق شرف يضع حداً لكل أشكال الواسطة والمحسوبية



والشللية، بحيث يستقر في وجدان كل مواطن أن هذه المظاهر السلبية هي عيبٌ على كل من يؤمن بها أو يمارسها، وذلك وصولاً إلى إلغاء وتجاوز كل مظهر من مظاهر التمييز والاستثناء بين شرائح المجتمع. ذلك أن التعددية بكافة أشكالها هي خصيصة من خصائص المجتمع الأردني، وينبغي أن تكون عامل قوة لبلدنا، وعامل إثراء لمسيرته الخيرة، ولا يصح تحت أي ذريعة كانت أن تستغل هذه التعددية من أي طرف، وتحت أي ظرف، لتصبح مدخلاً للانتقاص من حقوق المواطنة وواجباتها، فالانتماء للأردن والالتزام بالأمن الوطني مسؤولية تقع على عاتق المواطنين جميعاً ودون استثناء.

ثانياً: إن الديمقراطية نهج حياة ارتضيناه لأنفسنا، ولن نحيد عنه مهما كانت الصعوبات والتحديات، والديمقراطية في نظرنا تمثل الركيزة والأرضية الراسخة لبناء أردن عزيز قوي بمجموع طاقات شعبه وقدراته. وحتى نتمكن من الحفاظ على مسيرتنا الديمقراطية وفتح

الآفاق أمامها حتى تنمو وتزدهر، فلا بد لنا من ممارسة هذا النهج الديمقراطي بروحٍ عاليــــةٍ مــن الشــعور بالمسؤولية، وبفهمٍ عميقٍ لمعنى الحرية، فالحرية لا تعــني أبداً الاعتداء على حريــــات الآخريــن، أفــراداً أو جماعات، وليس هناك حريةٌ دون ضوابـــط قانونيــةٍ وأخلاقيةٍ وسلوكيةٍ، تنبع من قيم المجتمع ومن تراثـــه وثقافته، وخلاصة القول في هذا الأمر أن الديمقراطيــة التي نتحدث عنها، هي الديمقراطية التي تســتلهم روح الدستور، وأن الحرية المسؤولة هي التي تلتزم بســيادة القانون وتحترم قيم وثقافة هذا المجتمع. أما الاختــلاف في الرأي والاجتهاد في الفهم فتلك أمــورٌ مشــروعةٌ ومطلوبةٌ ما دامت لا تتعارض مع الدستور، وما دامت لا تفضي إلى فتنةٍ أو إلى تمزيق نسيج الوحدة الوطنيــة، ولا تؤدي إلى زعزعة الأمن أو الإضرار بسمعة الوطـن وصورته، ولا تؤثر على أوضاعه الاقتصادية من خلال خلق أجواء البلبلة والتشويش. ومن هنا فإننا نرحـــب بالمعارضة الوطنية، ونتفهم دورها في إثــراء مســيرتنا



الوطنية ورفدها بما لدى هذه المعارضة مــن خــبرات ووجهات نظرٍ تسهم في الارتقـــاء بـــالوطن وبنـــاء مستقبله المشرق بإذن الله، وأود أن أشــير هنـــا إلى ضرورة وضع حد لمقاومـــة وعرقلـــة الاســـتثمارات الأجنبية تحت شعارات تجاوزتها الأحداث.

ثالثاً: إن الديمقراطية لا تكتمل إلا بالتعدديـــة السياســـية، وعلى ذلك فإننا نؤيد تشـــكيل الأحـــزاب الوطنيـــة والانضمام إليها ما دامت هذه الأحزاب تستلهم روح الدستور وتلتزم بالقوانين المنبثقة عنه، وندعو جميـــع المواطنين للمشاركة والمساهمة في عملية التنمية الوطنيـة السياسية، عن طريق المشاركة بالانتخابات النيابيـــة، وإنني أؤكد هنا على ما قلته في الكلمة التي وجهتـــها لأسرتنا الأردنية الواحدة في عيد الجلوس، وهو إن من أبسط صور الشعور بالمواطنة أن يبادر كل واحدٍ منّـــا إلى ممارسة حقه في انتخاب من يعتقد أنه يمثله، ومـــن يعتقد أنه مؤهلٌ وقادرٌ على استيعاب رؤانا الوطنيـــة المستقبلية. وفي هذا الصدد، فإنني أتطلـــع إلى إنجـــاز

قانون انتخابي عصري، يتيح للجميع فرصة المنافسة الحرة الشريفة لتمثيل شرائح المجتمع وتوجهاته الفكرية والسياسية، والإعداد للانتخابات النيابية القادمة، مع الحرص على تلافي الثغرات التنظيمية والإجرائية التي حصلت في الانتخابات السابقة.

رابعاً: إن السلطة التشريعية موضع عنايتنا واحترامنا وتقديرنا، ويجب أن يكون تعاون الحكومة معها على رأس أولوياتها، كما نأمل أن يكون التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في جميع المجالات، وبخاصة إنجاز مشاريع القوانين الاقتصادية والاستثمارية التي تعود بالنفع العام على الوطن والمواطن. وفي هذا المجال، فإننا ندعو إلى عدم الخوف من التغيير، وأؤكد على أهمية الانفتاح والمواكبة، فالشعوب الحية هي التي تطور سبل حياتها وتوجهاتها، مستفيدة من تجارب الآخرين ومما يجري في العالم من حولها.

خامساً: أما قضاؤنا الأردني فهو موضع اعتزازنا وحرصنا الدائم على المحافظة على استقلاله ورفع كفاءته وقدرته

على الإسراع في إجراءات التقاضي وإقامة العدل بين الناس، وهذا يستدعي العناية والاهتمام بأوضاع القضاة، وتمكينهم من رفع مستواهم العلمي، عن طريق البعثات والدورات، والاشتراك في الندوات والمؤتمرات المتخصصة، ليتمكنوا من التعامل مع المستجدات والتشريعات الاقتصادية الحديثة. ونؤكد أيضاً على ضرورة توفير وسائل الطمأنينة والعيش الكريم لكافة العاملين في هذا الجهاز الهام، حتى يتمكنوا من القيام بواجباتهم الجليلة على أحسن وجه، ضماناً لحقوق الناس وممتلكاتهم وترسيخاً للعدالة، فالعدل أساس الحكم، ولا خوف على مجتمعٍ ودولةٍ يتمتعان بقضاءٍ نزيه، وقضاةٍ ثقاةٍ عُدول.

سادساً: أما في مجال التربية والتعليم والثقافة، فلا بد من العمل الدائم لتحسين أوضاع المعلمين، ومكافأة المبدعين في مختلف المجالات العلمية والفكرية والفنية، والعمل على رفد هذا الجهاز الهام بالكفاءات والخبرات المتميزة المنفتحة على العالم من خلال

استعمال التقنيات الحديثة في التعليم، وتزويد الطلبة والمدارس بما تحتاجه لتحقيق هذا الهدف، بحيث يستطيع المعلم والطالب على حدٍ سواء التعامل مع التكنولوجيا الحديثة واستخدامها على أحسن وجه. وهذا يتطلب منا الاهتمام بالتعليم العالي والبحث العلمي، وتحسين مستوى التعليم في جميع هذه المراحل، ووضع معايير واضحة دقيقة وعلمية للتخصصات الجامعية كافة، بحيث يصبح خريج أي جامعةٍ أردنيةٍ متميزاً في علمه وكفاءته وعطائه. وحتى تتمكن الحكومة من أداء واجبها في هذا المجال، فإنني أرى إعادة إنشاء وزارة للتعليم العالي والبحث العلمي، لتتولى الإشراف والمراقبة عن كثب على مؤسسات التعليم العالي الرسمية والخاصة، والعمل على النهوض بمستواها حتى تكون نموذجاً للمستوى العلمي الرفيع، وحتى تكون خططنا وبرامجنا التعليمية مرتبطة بحاجات المجتمع وتطلعاته إلى التطور والتغيير.

سابعاً: وفي مجال الإعلام، فإننا نرى أن رسالة الإعلام يجب أن تقوم على مبادئ الحرية والمسؤولية الوطنية واحترام

الحقيقة والمصداقية التي تمكنها من المنافسة، وعلى ذلك فلا بد من رفد أجهزتنا الإعلامية بالكفاءات البشرية اللازمة والأجهزة الحديثة المتطورة، حتى تتمكن من التعبير الجريء عن روح الوطن ومسيرته الخيرة وإنجازاته الكبيرة، ولا بد للإعلام الرسمي من أن ينأى بنفسه عن أن يكون إعلاماً لشخصٍ أو حكومةٍ، بل يجب أن يكون إعلام دولةٍ ووطنٍ، ثوابته معروفةٌ وغاياته نبيلةٌ وساميةٌ.

وأما الصحافة فهي المرآة التي يرى الوطن صورته فيها، ولا بد من إتاحة الحرية لها حتى تتطور وتزدهر في مناخ من حرية الفكر والرأي والتعبير واحترام الرأي الآخر، وتكوين الرأي العام الداعم والمؤازر لعملية التغيير والتحديث الذي نسعى إليه، بمنأى عن الغوغائية والإشاعة والإثارة ومجانبة الحقيقة والموضوعية، والإساءة بقصدٍ أو بغير قصد لصورة الوطن وسمعته، والتأثير سلبياً على أوضاعه الاقتصادية من خلال ما ينشر في هذه الصحافة من مواد تنقل

للعالم من حولنا صورةً مشوهةً عما هو الواقع عندنا، آملاً من الحكومة أن تستمر في خصخصة قطاع الصحافة تعزيزاً لاستقلاليتها وتأكيداً لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص.

ثامناً: أما اقتصادنا الوطني فيجب أن يتحرر من القيود التي تعيق نموه وازدهاره، ولا بد من الاعتماد على الذات والاستعانة بالتقنيات الحديثة لتنمية القدرات الاقتصادية الوطنية، وترشيد استثمار ثروات الوطن وموارده، وتقوية قاعدة الإنتاج بجميع عناصرها، وتوفير الإدارة المقتدرة، والعمل على شفافية التشريعات الاقتصادية، وتكاملها بما يخدم عملية الاستثمار المحلي والخارجي. وفي هذا المجال فإنني أدعو إلى استمرار التعاون بين القطاعين العام والخاص، والذي تجلى في أحسن صوره من خلال ملتقيات وتوصيات المجلس الاقتصادي الاستشاري، التي آمل أن تستمر الحكومة في اعتمادها ترسيخاً لدور القطاع الخاص في صنع القرار الاقتصادي الوطني في كافة

قطاعات الإنتاج، وإزالة العراقيل التي تقف في طريقه، وقد آن الأوان ليقوم القطاع الخاص بدوره الكامل في عملية التنمية بعد أن فتحت أمامه أسواق العالم، وبعد الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية، والشراكة الأوروبية، واتفاقيات التجارة الحرة مع العديد من الدول العربية الشقيقة والدول الصديقة، ولا بد أيضاً من الشروع بوضع مواصفات علمية للمنتج الوطني بحيث يكون قادراً على المنافسة محلياً وخارجياً. واحترام الملكية الخاصة وتشجيع المبادرات الفردية والمنافسة الشريفة ووضع حدٍ للاحتكار غير المشروع، وإعادة النظر بالأسس التي يتم بناءً عليها اختيار ممثلي الحكومة في مجالس إدارة الشركات، بحيث تكون الكفاءة والاختصاص والنزاهة هي الأساس في اختيار هؤلاء الممثلين، كما أؤكد على أهمية تعزيز دور الحكومة في الرقابة على الشركات من خلال تفعيل دور مديرية مراقبة الشركات في الإشراف والرقابة والمتابعة الحثيثة.

وتشكل الزراعة ركناً أساسياً في اقتصادنا الوطني وفي اعتمادنا على أنفسنا في الأساسيات من وسائل العيش. ولذا لا بد من تنشيط المؤسسات الزراعية، والعمل على تكامل أدوارها، وتحديث أساليبها، وتطوير نوعية البحث والإرشاد الزراعي، والارتقاء بمستوى التصنيع الزراعي، وتوفير مستلزمات الإنتاج، وتحسين وسائل تسويق المنتجات الزراعية، حتى يتمكن المزارع من أن ينال جزاء كده وتعبه ومعاناته، ويتعزز ارتباطه بأرضه. وهنا أود أن أشير إلى ضرورة التأكد من الجدوى الاقتصادية الوطنية لبعض المحاصيل الزراعية، وبخاصة تلك المزروعات التي تستنزف من ثروتنا المائية أكثر من مردودها الاقتصادي على الوطن والمواطن.

تاسعاً: إن المياه عماد الحياة، "وجعلنا من الماء كل شيء حي"، وهي عنصرٌ استراتيجيٌّ يعتمد عليه مستقبل التنمية في الأردن، مما يستوجب المحافظة على مصادر المياه وتنميتها، وضمان حسن إدارتها، ورفع كفاية

تخزينها ونقلها، وترشيد استعمالاتها. ولا بد من تنفيذ استراتيجية المياه المقرة، والتي تستند إلى رؤيةٍ واضحةٍ وآليةٍ فاعلةٍ ممكنة التطبيق في المدى المنظور والبعيد، مؤكداً على ضرورة إيلاء هذا الموضوع الأهمية القصوى التي يستحق، والعمل على إعطاء الأولوية في هذا المجال للتخفيف من معاناة المواطن في بعض المواسم في سعيه للحصول على المياه وتأمين احتياجاته منها.

عاشراً: إن الاهتمام بموضوع البيئة والحفاظ عليها واجب وطني، ينبغي أن يحظى بالاهتمام والرعاية، وعلى ذلك فإنني آمل أن تولي حكومتكم الاهتمام اللازم للمحافظة على ما حبانا الله به من طبيعة ومناخ، وأن تراعي العوامل البيئية عند وضع الخطط والمشاريع التنموية، وأن تبادر إلى وضع الإجراءات القانونية والإدارية التي تمكننا من الحفاظ على البيئة، تمهيداً لإنشاء وزارة لشؤون البيئة في المستقبل.

حادي عشر: أما السياحة بجميع أشكالها، فقد أصبحت صناعةً لها مقوماتها المستندة إلى أسس علميةٍ تعلي من شأنها وتزيد من فاعليتها الإيجابية في المجتمع والدولة. ولا بد من إيلاء هذا القطاع العناية الفائقة بحيث تصبح السياحة مورداً رئيسياً من موارد الدولة. ولا بد للحكومة من أن تعمل جاهدةً من أجل تطوير سبل تسويق السياحة في الخارج، لتشجيع السياح وجذبهم إلى بلدنا الذي يعتبره علماء التاريخ والآثار متحفاً مفتوحاً لما تحويه أرضنا من كنوزٍ أثريةٍ ودينيةٍ فريدة من نوعها في التاريخ الإنساني، ولا بد أيضاً من أن تتخذ الإجراءات السريعة للمحافظة على الأماكن الأثرية وصيانتها وكشف المدفون منها، وإعادة تأهيل بعض المواقع السياحية، وتزويدها بالبنية التحتية اللازمة، والمحافظة على البيئة في تلك المناطق، دون المساس بحقوق المواطنين المحليين في استغلال ممتلكاتهم وأراضيهم، ضمن شروطٍ عادلةٍ. وهنا أود أن أؤكد على أهمية عدم استغلال موضوع السياحة العلاجية

من قبل بعض الأفراد أو الجهات، وعلى ضرورة وضع آليةٍ لضمان عدم حدوث مثل هذا الاستغلال.

ثاني عشر: وفي مجال الرعاية الاجتماعية، فإننا نؤكد على أهمية الأسرة باعتبارها اللبنة الأساسية في بنية المجتمع، كما أؤكد على أهمية الرعاية للأمومة والطفولة، وحق الأطفال بالحصول على الرعاية الكاملة من الأسرة والدولة، والاهتمام بالأوضاع الصحية والاجتماعية لطلبة المدارس في المناطق الفقيرة، والتأكد من تطبيق قانون العمل فيما يتعلق بعدم استخدام الأطفال واستغلالهم في سوق العمل، وحماية الأسرة من مختلف أشكال العنف، كما وأؤكد على أهمية حق المرأة في التعليم والتوجيه والتدريب والعمل، وتمكينها من أخذ دورها في المجتمع باعتبارها شريكةً للرجل في تنمية المجتمع وتطويره.

أما الشباب وهم القطاع الذي يشكل ثلثي عدد السكان، فلا بد من بذل الرعاية والمساعدة لهم، ووضع البرامج والخطط لتأهيلهم وتدريبهم وتمكينهم

من تحمل المسؤولية، وتوجيه قدراتهم الخلاقة نحو البناء والتقدم، وإيجاد فرص العمل لهم من خلال تنظيم سوق العمالة وضبطه لإيجاد فرص عمل للأردنيين أولاً، ومن خلال التوسع في مجالات التعليم والتدريب المهني، فالوطن لا يبنى إلا بأيدي وسواعد أبنائه. ولا بد أيضاً من رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، ودمجهم في مجتمعهم باعتبارهم جزءاً مشاركاً منتجاً في المجتمع وليس عالةً عليه، وإنه لمن الضرورة بمكان اتخاذ الإجراءات المناسبة لتعميق مفهوم التكافل الاجتماعي، وتوسيع مظلة الضمانات الاجتماعية.

ثالث عشر: لقد كان جيشنا العربي، وسيظل على الدوام، موضع اعتزازنا وفخرنا، فهو سياج الوطن ودرعه الحصين، وهو ضمان أمن الوطن واستقلاله واستقراره، وهذا يستدعي تقديم كل أشكال الدعم له، وتزويده بكل ما يحتاج إليه، من تدريبٍ وتأهيلٍ وتحديثٍ ومعدات، لتمكينه من أداء رسالته النبيلة في حماية الوطن والإسهام في نهضته التنموية، والحفاظ على المستوى

الرفيع الذي تحلى به عبر العقود الماضية، بالإضافة إلى مساهمته في حفظ الأمن والسلام في أرجاء مختلفةٍ من العالم.

رابع عشر: وأما أجهزتنا الأمنية، فهي أيضاً موضع اعتزازنا وحرصنا على تطويرها ورعايتها بحيث تكون العين الساهرة على أمن الوطن والمواطن، وذراع العدالة القوية. وإننا في الوقت الذي نقدر فيه جهود هذه الأجهزة ورسالتها النبيلة ودورها الفعال في الحفاظ على أرواح المواطنين وممتلكاتهم، فإننا نؤكد في الوقت نفسه على ضرورة احترام المواطن والحفاظ على كرامته، والتعامل معه من منطلق أن هذه الأجهزة وجدت لخدمة المواطن أولاً، وللحفاظ على حياته وممتلكاته وكرامته قبل كل شيء، وذلك تعزيزاً للانتماء الوطني، وإرساء العلاقة بين المواطن وهذه الأجهزة على أساسٍ من الثقة والتعاون والاحترام المتبادل.

خامس عشر: إن الجهاز الإداري للدولة بحاجةٍ ماسةٍ إلى التطوير والتحديث على أسسٍ علميةٍ عصريةٍ، وإعادة هيكلته بحيث يتناسب مع طموحات الوطن في النمو والازدهار، ومن هنا فلا بد من التصدي لكل عوامل الترهل والتسيب والفساد، واستغلال المنصب العام والمحسوبية والواسطة والشللية والمزاجية في اتخاذ القرارات، والضرب بيدٍ من حديد على يد كل من تسوّل له نفسه العبث بمصالح المواطنين. ولا بد من توفير القيادات الكفؤة النزيهة، التي تقدم المصلحة العامة على الخاصة، ومنح الحوافز للمبدعين والمخلصين منهم، ومحاسبة كل من يثبت تقصيره أو إهماله أو استغلاله لوظيفته بأي شكلٍ من الأشكال.

وهنا أود أن أؤكد على أهمية تعزيز صلاحيات الأمناء والمدراء العامّين في أجهزة الدولة، بحيث يتفرغ الأمين العام والطواقم الإدارية لإنجاز معاملات المواطنين وتقديم الخدمة لهم، بمنأى عن البيروقراطية والروتين والتعقيدات الإدارية العديدة.

سادس عشر: أما سياستنا الخارجية، فهي ترتكز على قاعدة عريضةٍ من الشرعية الدولية، التي يمثلها احترامنا لميثاق وأحكام الأمم المتحدة، وخاصةً تلك التي تتعلق باحترام سيادة كل دولةٍ وصون استقلالها وسلامتها وأما علاقاتنا العربية، فهي ترتكز في المقام الأول على ما نصَّ عليه الدستور من كون المملكة الأردنية الهاشمية دولةً عربيةً، والشعب الأردني جزءاً من الأمة العربية. ومن هنا فإننا نؤكد حرصنا الكامل على أن تكون علاقاتنا الأخوية مع الأشقاء العرب في رأس أولوياتنا وقائمةً على الثقة والاحترام المتبادل، والسعي المشترك لتعزيز التضامن العربي، والالتزام بميثاق جامعة الدول العربية وبمؤسسات العمل العربي المشترك.

إن الأردن ملتزم بعملية السلام كخيار استراتيجي أجمعت عليه الأمة العربية، وسيعمل الأردن على دعم الأشقاء العرب على المسارات العربية كافة لاستعادة حقوقهم، وصولاً إلى تحقيق السلام الشامل والعادل والدائم الذي تتطلع إليه شعوب المنطقة، وذلك طبقاً للشرعية الدولية.

أما الأشقاء الفلسطينيون فلهم ولسلطتهم الوطنية منّا كل الدعم والمساندة في كافة المحافل العربية والدولية، وسوف نبقى سنداً وظهيراً لهم حتى يتمكنوا من استرداد حقوقهم وتقرير مصيرهم، وتأسيس دولتهم المستقلة على ترابهم الوطني وعاصمتها القدس.

وأما المسألة العراقية، فإننا نؤكد حرصنا الدائم على وحدة العراق الشقيق وسيادته على كامل أراضيه، وندعو المجتمع الدولي للقيام بواجبه تجاه العراق برفع الحصار الجائر عن هذا القطر العربي الشقيق، والجار العزيز علينا، ووضع حدٍ لمعاناة هذا البلد العريق وهذا الشعب الأبي.

وأما العمل داخل دوائر وزارة الخارجية، فإنني أؤكد على أهمية المؤسسية، وعلى أن يكون وزير الخارجية الناطق الرسميّ باسم الحكومة الأردنية وفي إطار المؤسسية، في مجالات السياسة الخارجية.

دولة الأخ الرئيس،

لقد دأبت بعض الفئات، وهي قليلة والحمد لله، عبر السنوات الماضية على التسابق في نقد الحكومات في أي قرار تتخذه دون النظر إلى ظروف اتخاذ هذه القرارات، وعمدت إلى التركيز على أية هفواتٍ وتعظيمها لخلق رأيٍ عامٍ ضد الحكومات، وقد ساهمت بعض الصحف والصالونات السياسية في توجيه الرأي العام للمطالبة بتغيير الحكومة، دون إعطائها فسحة من الوقت للحكم على مجمل سياساتها ومدى نجاحها في تطبيق هذه السياسات، حتى أصبحت المائة يوم الأولى من عمر الحكومة هي المعيار لدى هذه الفئة لتقييم أداء هذه الحكومة أو تلك، وقد أضرَّ هذا بمصلحة الوطن كثيراً، ونحن نريد أن نؤسس لاستقرار الحكومات والوزارات بحيث يشعر المسؤول الكفؤ أنه باقٍ حتى لو تغيرت الحكومة، ليصبح قادراً على الاستفادة من تراكم الخبرة لخدمة وطنه ومواطنيه. إن المعيار الحقيقي لنجاح الحكومة هو قدرتها على تنفيذ برنامجها والمهام الموكولة إليها عند تكليفها، ولن يتأتى التحقق من ذلك إلا بإعطائها الوقت الكافي لتنفيذ ذلك، دون إشغالها بمعارك جانبية ليست في مصلحة الوطن أو المواطن. لقد استمرأت هذه الفئة النخر بالوطن وإنجازاته، وتعامت عن الإنجازات الكبيرة التي حققها الوطن والتي لا تريد أن

تراها ، مستفيدةً من مناخ الحرية الصحفية وبـــدون أدنى شـعورٍ بالمسؤولية، لإظهار الأردن، الوطن الأغلى، بصورةٍ سلبيةٍ مشـوهةٍ، كما استمرأت فئة أخرى كانت في مواقع المسؤولية والمشـــاركة في صنع القرار محاولات الهدم، فإذا ما خرجت من مواقعها لأي سـببٍ من الأسباب، أصبح الوطن بنظرها خراباً لا يصلح حاله إلا بعودها لمواقع المسؤولية مرةً أخرى.

إنني أؤمن أن الحكومة بأجهزها لا تستطيع العمل والإنتاج إلا إذا ساعدناها جميعاً في خلق البيئة المناسبة للعمل والإنتاج والإبداع، فالمستقبل واعدٌ بحمد الله، والإصلاح الاقتصادي بدأت نتائجه تظهر بالأرقام، ومع ذلك فستمضي فترة أخرى يجب العمـــل علـــى أن تكون أقصر ما يمكن لكي يشعر مواطننا الذي ضرب المثل في الصبر والتحمل بنتائج هذا الإصلاح. لقد شعرت خلال جولاتي المتعـددة لحث العالم على الوقوف إلى جانبنا من أجـــل تحسـين المسـتوى المعيشي للمواطن، ولا سيما زيارتي الأخيرة للولايـــات المتحـدة، والنتائج الطيبة التي تحققت، أن العالم يؤمـــن بصـواب مسـيرتنا الاقتصادية، ويعلن عن استعداده للوقوف إلى جانبنا ومســـاعدتنا،

وهو يرى عزمنا على النهوض ببلدنا، وعلى قدر أهل العزم تـــأتي العزائم.

إن ثقتي بك وبمن سيقع عليهم اختيارك من أبناء هذا الوطـــن المخلصين، القادرين على تحمل المسؤولية بشرفٍ وأمانة، ثقةٌ بـــلا حدود، وستجدون مني كل الدعم والمؤازرة والعون إن شـــاء الله، وسيكون أمامكم الوقت الكـــافي لتحقيـــق هـــذه الطموحـــات واستكمال البرامج المشار إليها، سائلاً المولى عز وجل أن يوفقـــك وزملاءك ويجعل النجاح حليفكم، وأن يهدينا جميعاً إلى سبيل الهدى والرشاد، منتظراً موافاتي بأسماء زملائك الوزراء.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

عبدالله الثاني ابن الحسين

عمان في ١٧ ربيع الأول ١٤٢١ هجرية
الموافق ١٩ حـــزيران ٢٠٠٠ ميلادية

نص الرسالة
التي رفعها إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم دولة المهندس علي أبو الراغب إثر تكليفه بتأليف الوزارة

مولاي صاحب الجلالة الهاشمية
الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم
حفظه الله ورعاه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

فيشرفني أن أرفع الى مقام جلالتكم السامي أصدق آيات الولاء والوفاء والإخلاص داعياً المولى جلت قدرته أن يكلأكم بعين رعايته، وأن يسددَ على طريق الحق والخير خطاكم وأن يديمكم قائداً عربياً هاشمياً ملهماً، وفارساً أردنياً مقداماً، تقود المسيرة على طريق العز والسؤدد نحو مستقبل مشرق عزيز بإذن الله.

لقد تلقيت بعميق الشكر والتقدير والعرفان وصادق الإحساس بالمسؤولية الكبرى كتاب تكليفكم السامي الذي عهدتم فيه إليّ بتشكيل حكومة جديدة تضطلع بأمانة المسؤولية تحت قيادتكم الحكيمة النيرة في المرحلة القادمة، وإنني إذ أصدع لرغبتكم الكريمة وتوجيهاتكم السامية في أن أتولى المسؤولية في هذه الحقبة من تاريخ بلدنا العزيز، المزدهي بعطاء آل هاشم الأبرار، لأعتز بأن أكون رهن إرادة مولاي المعظم داعياً الله العلي القدير أن يمكنني وزملائي من النهوض بالواجب كما ترسمونه جلالتكم حفظكم الله.

لقد أرسيتم يا صاحب الجلالة، بتوجيهاتكم التي تضمنها كتاب التكليف السامي، قواعد العمل ومنطلقاته في المرحلة القادمة، التي ستكون بعون الله مرشداً وهادياً لي ولزملائي الوزراء، ومنهجاً وطنياً لبلدنا الذي لا بد أن ينطلق وبتوجيه من لدن جلالتكم بوعي وثبات من واقعه الحالي الى مرحلة جديدة، ومستقبل أفضل، يليق بعزيمتكم الماضية وعزائم الاردنيين، التي لا تعرف الوهن او اللين، وسنبذل كل جهد مخلص بمنتهى العزم والتصميم والثقة على ترجمة هذه التوجيهات السامية الى سياسات وبرامج تنفيذية من أجل إنجاز الإصلاحات السياسية والإقتصادية والإدارية التي تضمنها كتاب التكليف السامي، كما سنعمل على تنظيم القوى البشرية وتطويرها في سائر الميادين وتحريك عجلة الاقتصاد،

وستعمل حكومتي على تحسين الأداء الإقتصادي وتشجيع الاستثمار، وتعظيم دور رأس المال الوطني من أجل تحقيق نمو اقتصادي يساهم في تحسين مستوى معيشة المواطن وخلق فرص عمل جديدة لأبناء وطننا العزيز،

وسوف تعمل الحكومة على استلهام توجيهاتكم السامية في كل ما من شأنه تعزيز مسيرتنا الديموقراطية الملتزمة بالدستور والمسؤولية الوطنية، أما الحفاظ على الوحدة الوطنية بين أبناء الأسرة الأردنية الواحدة في إطار من العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص وسيادة القانون فستكون على راس أولويات عملنا في المرحلة القادمة،

كما ستعمل الحكومة على توفير كل الدعم لقواتنا المسلحة الباسلة وأجهزتنا الأمنية وتزويدها بما تحتاج من أجهزة وتدريب وتسليح لتبقى كما كانت درع الوطن وسياجه الحصين ،

وسنوفر لجهازنا القضائي كل أشكال الدعم والمساندة وتعزيز كوادره بما يعينه على أداء دوره على أكمل وجه وأفضل صورة ،

وسنمضي بإذن الله على الطريق القومي الميمون الذي سار عليه فرسان بني هاشم منذ فجر الحسين بن علي طيب الله ثراه الثورة العربية الكبرى لصون الكرامة العربية وتحقيق حلمهم في الحرية والوحدة والحياة الأفضل ، وسندعم مسيرة التضامن العربي ونعمل مع المخلصين في هذا العالم لرفع الحصار عن العراق الشقيق، ومساندة الشعب الفلسطيني الشقيق لنيل حقوقه وتقرير مصيره وتأسيس دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس ،

ولقد اعتمدت معايير الكفاءة والخبرة والنزاهة والإخلاص في اختياري لأعضاء الفريق الوزاري حتى يكون أداءهم متميزا وعطاؤهم كبيرا صادقا للوطن والأمة،

وسيعمل هذا الفريق من أبناء الوطن المخلصين، بخطوات متتابعة مدروسة من الإنجاز على الطريق الذي رسمتموه جلالتكم في كتاب التكليف السامي وسوف نعمل بروح الفريق الواحد، حتى يكون التقدم والمستقبل الأفضل، تحركا شاملا يشترك فيه جميع أبناء الشعب الأردني ويتحملون فيه مسؤولياتهم تجاه وطنهم وأمتهم ،

وستعمل حكومتي على توثيق التعاون مع السلطة التشريعية والعمل معها بروح الفريق الواحد المسؤول لإنجاز مشاريع القوانين الضرورية والتعاون الصادق الجاد في كافة المجالات التي تخدم الوطن وتثري مسيرته الخيرة ،

وستكون توجيهات جلالتكم السامية خير معين لنا على تحمل المسؤولية بشرف وأمانة، وإنني إذ أتشرف برفع أسماء زملائي الذين سيتعاونون معي في حمل المسؤولية لألتمس من جلالة مولاي المعظم أن يتفضل بتوشيح الإرادة الملكية السامية بتوقيعه السامي ،

داعياً المولى عز وجل ان يحفظكم ويبقيكم ذخراً وسنداً لشعبكم وامتكم وان يكتب لمسيرة بلدنا الخير والفلاح في ظل قيادتكم الهاشمية الفذة الملهمة ،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

المخلص الوفي
المهندس علي ابو الراغب

عمان، في ١٧ ربيع أول ١٤٢١ هجرية
الموافق ١٩ حزيران ٢٠٠٠ ميلادية

المرسوم الملكي السامي بتأليف الوزارة

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله الثاني ابن الحسين

بناء على استقالة دولة السيد عبدالرؤوف الروابدة رئيس الوزراء
وبعد الاطلاع على المادة (٣٥) من الدستور
نأمر بما هو آت:-

١-	يعين دولة المهندس علي أبو الراغب	رئيسا للوزراء ووزيرا للدفاع

وبناء على تنسيب الرئيس المشار اليه:-

٢-	يعين معالي الدكتور عوض خليفات	نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للداخلية
٣-	يعين معالي الدكتور صالح ارشيدات	نائبا لرئيس الوزراء ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
٤-	يعين معالي السيد فارس النابلسي	نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للعدل
٥-	يعين معالي الدكتور محمد الحلايقة	نائبا لرئيس الوزراء ووزير دولة للشؤون الاقتصادية
٦-	يعين معالي الدكتور عبدالسلام العبادي	وزيرا للاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية
٧-	يعين معالي الدكتور طارق سحيمات	وزيرا للصحة
٨-	يعين معالي الدكتور محمد ذنيبات	وزير دولة لشؤون التنمية الادارية
٩-	يعين معالي السيد يوسف الدلابيح	وزير دولة للشؤون البرلمانية
١٠-	يعين معالي السيد عبدالاله الخطيب	وزيرا للخارجية
١١-	يعين معالي السيد عقل بلتاجي	وزيرا للسياحة والاثار
١٢-	يعين معالي الدكتور ميشيل مارتو	وزيرا للمالية
١٣-	يعين معالي السيد عيد الفايز	وزيرا للعمل
١٤-	يعين معالي المهندس حسني ابو غيدا	وزيرا للاشغال العامة والاسكان
١٥-	يعين معالي السيد سعيد شقم	وزيرا للشباب والرياضة
١٦-	يعين معالي المهندس وائل صبري	وزيرا للطاقة والثروة المعدنية
١٧-	يعين معالي الدكتور طالب الرفاعي	وزيرا للاعلام
١٨-	يعين معالي الدكتور خالد طوقان	وزيرا للتربية والتعليم
١٩-	يعين معالي السيد عبدالرحيم العكور	وزيرا للشؤون البلدية والقروية والبيئة
٢٠-	يعين معالي السيد محمود الكايد الحياصات	وزيرا للثقافة
٢١-	يعين معالي السيد زهير زنونة	وزيرا للزراعة
٢٢-	يعين معالي الدكتور عادل الشريدة	وزير دولة
٢٣-	يعين معالي السيد واصف عازر	وزيرا للصناعة والتجارة
٢٤-	يعين معالي السيد جواد حديد	وزيرا للتخطيط
٢٥-	يعين معالي المهندس حاتم الحلواني	وزيرا للمياه والري
٢٦-	يعين معالي السيد محمد الكلالدة	وزيرا للنقل
٢٧-	يعين معالي السيد ضيف الله المساعدة	وزير دولة للشؤون القانونية
٢٨-	تعين معالي السيدة تمام الغول	وزيرا للتنمية الاجتماعية
٢٩-	يعين معالي الدكتور فواز حاتم الزعبي	وزيرا للبريد والاتصالات

صدر عن قصرنا بسمان الزاهر في عمان
١٧ ربيع الاول سنة ١٤٢١ هجرية
الموافق ١٩ حزيران ٢٠٠٠ ميلادية

رئيس الوزراء
المهندس علي ابوالراغب

وقد اقسمت هيئة الوزارة اليمين الدستورية
بين يدي حضرة صاحب الجلالة
الملك عبدالله الثاني ابن الحسين